

آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو-متوسطية

د/سلطاني محمد رشدي
جامعة بسكرة

الملخص :

Résumé :

Ce document traite de la recherche, ainsi que la réalité des petites et moyennes entreprises en Algérie et les obstacles à la croissance, l'importance du partenariat euro - méditerranéen pour le développement des petites et moyennes entreprises et d'accroître sa compétitivité. Comme la coopération économique et financière est le fondement essentiel du partenariat euro - méditerranéen, a attiré l'attention sur les résultats de cette coopération et de partenariat dans le secteur des PME en Algérie, en mettant l'accent sur un programme MEDA, qui est le principal instrument financier du partenariat euro-méditerranéen, a été également adressées aux méthodes et mécanismes Soutien et promotion des petites et moyennes entreprises en Algérie dans le cadre de la politique nationale et la coopération régionale (Méditerranée) et international.

تتناول هذه الورقة البحثية، فضلا عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات نموها، أهمية الشراكة الأورو-متوسطية في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدراتها التنافسية؛ وباعتبار أن التعاون الاقتصادي والمالي هو الركيزة الأساسية للشراكة الأورو-متوسطية، فقد انصب الاهتمام على حصيلة هذا التعاون والشراكة في مجال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع التركيز على برنامج MEDA، الذي يشكل الأداة المالية الرئيسية للشراكة الأورو-متوسطية؛ كما تم التطرق إلى أساليب وآليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار كل من السياسة الوطنية والتعاون الإقليمي (المتوسطي) والدولي.

مقدمة:

إن توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتأهبها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلى جانب فتح السوق المحلية أمام المستثمر الأجنبي والمنتجات الأجنبية، تفرض على الاقتصاد الجزائري، لاسيما منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحديات تنافسية عميقة، وتضعه أمام رهانات معقدة؛ غير أنه، وبالمقابل، يمكن لهذه الشراكة أن تتيح له فرصا لا يستهان بها، يتعين تثمينها واستغلالها بأحسن الكيفيات والآليات، في إطار من التعاون بمختلف صورته: تبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيا، التمويل، المشروعات المشتركة، وغيرها.

ولقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤتي ثمارها، خاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف، وأبرز مثال على ذلك برنامج "ميديا" (MEDA)، المندرج في إطار التعاون الأورو-متوسطي، خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له.

وتهدف هذه الورقة إلى استعراض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو-متوسطية، وتقييم مختلف جوانب انعكاسات التعاون الدولي والشراكة الأورو-متوسطية عليها، وكذا البحث عن سبل وآليات تعزيز الفرص وتثمين المكاسب.

وعليه، فإن هذه الورقة البحثية ستتضمن المحاور الأساسية التالية:

- 1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات نموها.
- 2- أهمية الشراكة الأورو-متوسطية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 3- حصيلة التعاون والشراكة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- 4- آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار كل من السياسة الوطنية والتعاون الإقليمي (المتوسطي) والدولي.

1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات نموها في الجزائر:

على الرغم من الاتفاق على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، إلى أن هناك اختلافا ما بين التشريعات حول تعريف هذه المؤسسات نفسها، حيث

يرى البعض بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة ذات طابع قانوني، تتمتع بالاستقلالية المالية، وتعمل في القطاعات الأولية، والتي تستوجب المسؤولية فيها إلى شخص واحد في أغلب الأحيان، أو اثنان أو ثلاثة، وعلى العموم يكون المالك الوحيد لرأس المال¹؛ في حين عرفها الاتحاد الأوروبي بأنها كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجير ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية، أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية، والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق على هذه المعايير².

وفي ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأوروبي-متوسطي، ومن أجل تحقيق الانسجام في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أخذ القانون الجزائري بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية³.

1-1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن الجهود التي ما فتئت تبذلها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار، أدت بالفعل إلى تحسن نسبي في محيط هذه المؤسسات، وهو ما نتج عنه تزايد في عدد المؤسسات المنشأة، وتناقص في عدد المؤسسات المتعثرة، حيث سجلت إلى بداية شهر سبتمبر من سنة 2013 زيادة قدرها 36112 مؤسسة خاصة (إنشاء 34811 مؤسسة، وإعادة بعث للنشاط 3962 مؤسسة، وشطب 2661 مؤسسة)، ليصل العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بداية شهر سبتمبر من سنة 2013 إلى 747934 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توفر 1915495 منصب عمل⁴.

لقد اختلفت الأرقام وتضاربت الإحصائيات المقدمة من طرف الهيئات المهمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول تحديد العدد الحقيقي لهذه المؤسسات في الجزائر، وذلك بسبب اختلاف المعايير التي تعتمد عليها هذه الهيئات في تصنيف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من جهة، والتصريحات الخاطئة التي يقدمها أصحاب المؤسسات عن

- عدد المستخدمين لديهم من جهة أخرى، وسوف نعتمد في ورقتنا هذه على المعطيات التي قدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) في تحديد تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي بيّن بأن عددها في السنوات الأخيرة الماضية هو كما يلي:
- في نهاية سنة 1999 ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 159507 مؤسسة، بعدما كان عددها خلال سنة 1998 يقدر بـ 137846 مؤسسة، أي بزيادة قدرها 21661 مؤسسة.
 - وفي سنة 2002 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 188564 مؤسسة، بعدما كان عددها في سنة 2001 يقدر بـ 179893 مؤسسة⁵.
 - بينما في نهاية سنة 2004 ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 226227 مؤسسة، تشغل 664584 عامل، منها 225449 مؤسسة خاصة، و 778 مؤسسة عمومية⁶، مع الإشارة هنا إلى أن عدد هذه المؤسسات ارتفع بـ 17490 مؤسسة (مقارنة بسنة 2003)، وذلك نتيجة الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (تقدر بـ 17500)، والانخفاض في عدد المؤسسات العمومية (زوال 10 مؤسسات)، وهذا الانخفاض راجع إلى سياسة حوصصة المؤسسات العمومية المنتهجة من طرف الدولة، والتي تزايدت وتيرتها نسبيا في السنوات الأخيرة.
 - وفي سنة 2005 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 246716 مؤسسة، تشغل 965112 أجير، منها 245842 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص، و 874 مؤسسة تابعة للقطاع العام.
 - بينما في سنة 2006 فقد ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 270545 مؤسسة، تشغل 1039603 عامل، منها 269806 مؤسسة خاصة، و 739 مؤسسة عمومية⁷.
 - وفي نهاية سنة 2007 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 294612 مؤسسة، تشغل أكثر من 1064983 أجير، منها 293946 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص، و 666 مؤسسة تابعة للقطاع العام⁸.

- أما في بداية شهر سبتمبر من سنة 2012، فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 687386 مؤسسة، تشغل 1776461 عامل، منها 686825 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص، و 561 مؤسسة تابعة للقطاع العمومي.
- بينما في بداية شهر سبتمبر من سنة 2013، فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 747934 مؤسسة، تشغل 1915495 عامل، منها 747387 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص، و 547 مؤسسة تابعة للقطاع العمومي⁹.
- وبمقارنة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1999 بعددها في بداية شهر سبتمبر من سنة 2013، نجد أن هناك زيادة كبيرة في عدد هذه المؤسسات قدرها 588427 مؤسسة، أي بنسبة 368.90%، ويترجم ذلك باهتمام الدولة بتنمية هذا القطاع وترقيته، وذلك من خلال مختلف البرامج والآليات التي من شأنها دعم فعاليته وتنافسيته.
- جدول رقم 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبيعة المؤسسات	عدد المؤسسات سبتمبر 2012	عدد المؤسسات سبتمبر 2013	الزيادة	%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	686825	747387	60562	8.81
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	561	547	-14	-2.49
المجموع	687386	747934	60548	8.80

المصدر: من إعداد الباحث

إن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي يبين أن نشاطها يتركز أساسا في خمسة (05) قطاعات اقتصادية، تتوزع وفق الجدول التالي:

جدول رقم 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاطات
المهيمنة

نسبة التطور (%)	سبتمبر 2013		سبتمبر 2012		قطاع النشاط
	الأهمية النسبية (%)	العدد	الأهمية النسبية (%)	العدد	
7.63	1.01	4458	1.02	4142	الزراعة
10,08	0,50	2217	0.49	2014	الطاقة والمناجم
5.10	33.26	147005	34.30	139875	البناء والأشغال العمومية
7.56	16.03	70840	16.15	65859	الصناعات التحويلية
11.00	49.20	217444	48.04	195889	الخدمات
8.38	100	441964	100	407779	المجموع

Source : bulletin d'informations statistique de la PME, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'investissement, données du 1er semestre 2013, N :23, novembre 2013,P : 15

وأبرز ما يلاحظ عن هذا التوزيع تركيز أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال قطاع الخدمات (التجارة، الخدمات الموجهة للعائلات، النقل والاتصالات، الفنادق والمطاعم...)، هذا بالإضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية. ونجد أن القطاع الخاص في الجزائر يتكون بنسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو إذا الممثل الرئيسي لها، ولقد ساهم هذا القطاع خلال سنة 2007 بنسبة 79.56 % في الناتج الداخلي الخام (PIB) خارج المحروقات وذلك بقيمة 2740,06 مليار دينار جزائري¹⁰، وهو يتركز في قطاعات الفلاحة، التجارة، البناء والأشغال العمومية، والخدمات بصفة عامة.

1-2- معوقات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، والاهتمام المتزايد الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية بهذه المؤسسات،

وتطبيق الكثير من الإجراءات التحفيزية، إلا أنها ما زالت تواجه العديد من المشكلات التي تعترض طريقها، وتعرقل مسيرتها نحو التطور والنمو؛ ويمكن حصر هذه المعوقات في العناصر الآتية:

1-2-1- معوقات تنظيمية وإدارية:

تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية؛ فتعدد مراكز اتخاذ القرار، والأجال الطويلة التي تستغرقها معالجة الملفات، وتقشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية، بالإضافة إلى عدم استقرار النصوص التنظيمية؛ كلها عوامل تحد من قدرات هذه المؤسسات على العمل والتطور بسرعة تواكب التغيرات السريعة في الأسواق.

1-2-2- معوقات تمويلية:

تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات في توفير رأس المال اللازم، سواء لتمويل الاستثمارات، أو لتمويل رأس المال العامل، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها تركيز سوق التمويل في القروض المصرفية، مع نظرة البنوك لأصحاب هذه المشاريع على أنهم يفتقرون إلى الخبرة التنظيمية والإدارية، كما أن معظمهم لا يتوفر على الضمانات المصرفية المطلوبة، فضلا عن أن جل هذه المؤسسات ينشط في القطاع غير الرسمي، حيث لا يملك سجلا تجاريا ولا يهتم بتسجيل العمليات وتقييد الحسابات في دفاتر يمكن الرجوع إليها، وهو ما يجعل التعامل معه صعب.

1-2-3- المعوقات المتعلقة بالعمارة الصناعية:

من بين المعوقات الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقامة وتطوير مشاريعها الاستثمارية مسألة العمارة الصناعي، فطول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار، والرفض غير المبرر أحيانا للطلبات، ونقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية لتعويض المالكين الأصليين للأراضي، كلها أمور تحد من تطوير هذه المؤسسات. هذا، بالإضافة إلى مشكلة عقود الملكية، والتي ما تزال قائمة في الكثير من جهات الوطن.

2- أهمية الشراكة الأوروبية-متوسطية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2-1- الشراكة الأوروبية-متوسطية:

عملت الدول الأوروبية على تطوير أشكال التعاون مع دول البحر المتوسط الجنوبية، بحيث وصل هذا التطور إلى إحلال اتفاقيات شراكة محل اتفاقيات التعاون السابقة؛ ولعل إعلان برشلونة، المنبثق عن اجتماع 27-28 نوفمبر 1995، والذي أنشأ الشراكة الأوروبية-متوسطية، حيث شاركت فيه 27 دولة، منها دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر -آنذاك- واثنا عشر دولة متوسطية غير أوروبية، ومنها الجزائر، هو المرجعية لكل اتفاقيات الشراكة؛ وتهدف هذه الشراكة، التي أطلق عليها "مسار برشلونة"، إلى ربط استقرار الاتحاد الأوروبي وازدهاره باستقرار الشركاء المتوسطيين وازدهارهم. وقد قام مشروع الشراكة الأوروبية-متوسطية على ثلاث ركائز هي: إنشاء منطقة التجارة الحرة بحلول عام 2010، وتكثيف التعاون الاقتصادي، وزيادة المساعدات المالية.

ويفهم من نصوص إعلان برشلونة أن الهدف من هذه العملية (أي الشراكة الأوروبية-متوسطية) هو إنشاء سلام واستقرار وتنمية في المنطقة، التي تعد ذات أهمية إستراتيجية لأوروبا، وكذا تطوير المصادر البشرية وإنشاء أرضية ومناخ مناسبين لحوار الثقافات والتقريب بين الشعوب في منطقة حوض البحر المتوسط. وتطرح هذه النصوص تطوير فكرة الشراكة على مستويات عدة¹¹:

- شراكة سياسية وأمنية (الهجرة غير الشرعية، حقوق إنسان، النقلة الديمقراطية)؛
- شراكة اقتصادية ومالية (منطقة تبادل حر، حركة البضائع والأشخاص، تأهيل الاقتصاد الجنوبي)؛
- شراكة اجتماعية ثقافية (إنسانية).

2-2- أهمية الشراكة الأوروبية-متوسطية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن أهمية هذه الشراكة لا تكمن فقط في العلاقات التقليدية التاريخية التي تربط دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب حوض البحر المتوسط، وإنما أيضا في أن المصالح قد أصبحت ما بين بلدان الضفتين متشابكة على أكثر من صعيد، حيث تسمح الشراكة الأوروبية-متوسطية بانتقال الأيدي العاملة، وجلب الاستثمارات الخارجية وتوظيفها في

مشاريع تنموية، بالإضافة طبعا إلى تنشيط الأسواق في الاتجاهين. ولا شك أن تفعيل وتنمية المؤسسات عموما، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا، يجعل دول المنطقة أكثر تأهلا لدخول الشراكة والاستفادة من الفرص التي تتيحها، ولقد أدرك كل الشركاء بأن إنشاء جو أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر أمر ضروري للتنمية الاقتصادية في دول البحر الأبيض المتوسط.

وتساهم أيضا الشراكة الأورو-متوسطية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال¹²:

- تحسين الوضعية المالية لهذه المؤسسات ودعمها، بالاعتماد على التمويل المحصل من برامج ميذا للتأهيل، وبالتالي الحصول على قروض إضافية وتحسين سياسة الاستثمار؛
- الرفع من القدرة التنافسية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الكفاءات اللازمة لتحسين نماذج التسيير؛
- احتكاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع نظيراتها الأوروبية ذات الخبرة والكفاءة في التسيير، مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات والمهارات التسييرية؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدراتها التنافسية؛

3- حصيلة التعاون والشراكة الأورو-متوسطية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد بدأت مختلف برامج التعاون والشراكة الأورو-متوسطية التي يستفيد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤتي ثمارها، وخاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف، وأبرز مثال على ذلك برنامج "ميذا" (MEDA) المندرج في إطار التعاون الأورو-متوسطي، والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للشراكة الأورو-متوسطية، خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، إذ أنه، وانطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إعادة تأهيلها وتأهيل محيطها، تم تحقيق إلى غاية جوان 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، وكذا إنجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية

بقيمة 20 مليون أورو لتحسين ظروف حصول المؤسسات على القروض، ويرتكز هذا البرنامج على المحاور الأساسية الموالية¹³:

- تطوير التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - دعم إنشاء وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تحسين المحيط التنظيمي والمؤسسي.
- وقد حدد البرنامج مجالات التعاون ومعايير القبول¹⁴، حيث تتمثل مجالات التعاون في:

- التطور الإستراتيجي؛
 - التسويق، الإنتاج، الصيانة، الجودة؛
 - الإدارة والتنظيم؛
 - المحاسبة والمالية، مراقبة التسيير، التمويل والتصدير.
- أما فيما يخص معايير القبول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي كما يلي:
- مزاولة النشاط لمدة ثلاث (03) سنوات على الأقل؛
 - أن يكون عدد العمال فيها ما بين 10 إلى 250 عامل؛
 - أن تكون تملك رقم أو سجل تجاري، ومسجلة لدى الضمان الاجتماعي؛
 - أن تزاوّل نشاطاتها في قطاعات محدودة.

يعتبر برنامج MEDA من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطة الفعلية، ويركز هذا البرنامج على أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة، وهذه الأولويات هي:

- دعم التحول الاقتصادي: والذي يهدف إلى الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس، مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم، خاصة عند التركيز على تنمية القطاع الخاص.
- تعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي: وذلك بهدف تخفيف الكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية.

- تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود: من أجل إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.
- ولقد استفادت الجزائر، والدول العربية المتوسطة المعنية، من برامج MEDA للتمويل، وذلك من خلال تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق مرحلتين:
- برنامج MEDA1 خلال الفترة 1995-2000؛
- برنامج MEDA2 خلال الفترة 2000-2006.

حيث خصص وفق برنامج MEDA1 غلاف مالي قدره 3.4 مليار أورو من طرف البنك الأوربي للاستثمار (BEI) من أجل التعاون المالي ما بين الإتحاد الأوروبي وشركائه الأوسطيين¹⁵، وكان حظ الجزائر من هذا البرنامج 194 مليون أورو، تم توجيهها في عدة مجالات، منها تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعد التوقيع على اتفاقية التمويل في 14 سبتمبر 1999، والمتمثلة في مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 57 مليون أورو¹⁶، ويهدف هذا المشروع إلى إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع شبكة وطنية للمعلومات الاقتصادية والتقنية تساعدها في الحصول على مختلف المعلومات الضرورية.

أما برنامج MEDA2 فقد خصص مبلغ 5.35 مليار أورو، كما جاء هذا البرنامج بإصلاحات داخلية في اللجنة الأوروبية، وتميز بعلاقة أكثر وثوقا في تنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطة. ولقد استفادت الجزائر من مبلغ 232 مليون أورو في إطار هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة (2000-2004)¹⁷.

4- آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار كل من السياسة الوطنية والتعاون الإقليمي (المتوسطي) والدولي:

في إطار السياسة الوطنية، يشكل القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإطار المرجعي لوضع هذه آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ وحسب المادة 11 من هذا القانون، تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية هذه المؤسسات إلى ما يلي:¹⁸

- إنعاش النمو الاقتصادي، وإدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛
 - تشجيع بروز مؤسسات جديدة، وتوسيع ميدان نشاطها؛
 - ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين أدائها؛
 - ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة التقاؤل؛
 - تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
 - تحسين أداء البنوك في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني، يضمن لهذه المؤسسات الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم؛
 - ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات.
- إضافة إلى ذلك ينبغي النظر بجدية في مسألة العقار الصناعي، من خلال مراجعة سياسة تسيير الوعاء العقاري الصناعي، وكذا إعداد سياسة في هذا الشأن مبنية على الشفافية، بإحداث هيئات متخصصة ومستقلة، وإدخال إجراءات لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وإنشاء صندوق ضمان فيما يخص العقار، وإحداث بنك للمعلومات حول العقار المتوفر.
- أما على المستوى الإقليمي (المتوسطي) والدولي، فأليات الدعم تتمثل في:
- ترقية المناولة، والتي تعتبر الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. ويتولى هذا الدور مجلس وطني لترقية المناولة، يلتقي فيه المناولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية،

وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام، وكذا مع الشركاء الأجانب، وهذا من شأنه أن يشجع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن مسألة تأهيل المؤسسات تقودنا بالضرورة إلى الحديث عن تحسين قدرتها التنافسية، ذلك أن عالمية التبادلات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض على السلطات العمومية إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية التأهيل، والتي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب، بل تتعدى إلى المحيط الاقتصادي ككل.

- التعاون الإقليمي (المتوسطي)، لأن التطورات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، وكذا التحديات التي تواجهها الدولة من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تفرض على الجزائر أن تستفيد من كل الإمكانيات المتاحة في مجال الشراكة والتعاون الإقليمي، وحتى الدولي، سواء في شكل قروض ممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو في شكل إعانات تقدمها الهيئات الدولية، ولكن يجب استغلال هذه القروض استغلالاً أمثلاً، وتوجيهها نحو العملية الإنتاجية، وتحسين أداء هذه المؤسسات، وبالتالي تطوير الاقتصاد الجزائري ككل. ومن أبرز أشكال هذا التعاون نذكر برنامج ميذا المشار إليه آنفاً.

خاتمة:

في ظل الظروف العالمية الحالية والتكتلات الاقتصادية الدولية، يعد اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية إطاراً ذا بعد إستراتيجي بالغ الأهمية لتجسيد التعاون ما بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط، وإن تم ذلك بنسب متفاوتة، ذلك أن طبيعة العلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الحوض المتوسط وفق هذا الاتفاق بنيت على مبدأ الشراكة بين الطرفين؛ غير أن هذه الشراكة تركزت حالياً على تحرير التجارة وافتتاح السوق كعنصر أساسي للوصول إلى التكامل الاقتصادي؛ ويجب الملاحظة أن الشراكة الأورو-متوسطية ليست مجرد اتفاقيات تجارية واقتصادية، على الرغم من أن معظم ردود الأفعال عليها اقتصر على تناول البعد الاقتصادي، وإنما هي اتفاقيات شاملة تستهدف إطلاق حوار سياسي وثقافي ما بين الأطراف المعنية؛ هذا فضلاً عن وضع ضوابط

لحركة المعاملات وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتحديد أشكال التعاون الاقتصادي والنقدي.

الهوامش

¹ Chantal BOSSENAULT, Martine PRETET, Organisation et gestion de l'entreprise, vuibert, Paris, 1991, p153

² سلطاني محمد رشدي، الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، دار جليس

الزمان، عمان، ص 64

³ المادة الرابعة من القانون رقم: 18/01 المؤرخ في 12/12/2001، المتضمن القانون التوجيهي

لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2001، ص 8.

⁴ bulletin d'informations statistique de la PME, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, données du 1^{er} semestre 2013, N :23, novembre 2013,P : 10

⁵ bulletin d'informations économiques pour l'année 2002, site Internet du ministère des PME et l'artisanat, www.pmeart-dz.org, p2

⁶ ministère de la PME et de l'artisanat, Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques(DSIS), bulletin d'information économique, bulletin N^o 06, p7

⁷ ministère de la PME et de l'artisanat,bulletin d'information économique,N^o 10, (2006) p 02

⁸ ministère de la PME et de l'artisanat,bulletin d'information économique,N^o 12, (2007) p 05

⁹ bulletin d'informations statistique de la PME, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, données du 1er semestre 2013, N :23, novembre 2013,P : 11

¹⁰ ministère de la PME et de l'artisanat,bulletin d'information économique,N^o 12, (2007) p48

¹¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الشراكة العربية-الأوروبية(الدوافع والمنافع)، سلسلة

الخلاصات المركزة، السنة الرابعة إصدار 01/3، ص 03

¹² بلالي أحمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في

ظل الشراكة الأورو عربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الدول العربية، جامعة الشلف، 17- 18 أبريل 2006، ص 449

¹³ خميسي نويوة، نحو تعميق التشاور مع الهيئات المحلية، مجلة فضاءات، العدد01، ص 07.

¹⁴ بوخاوة اسماعيل، عطوي عبد القادر، التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 16.

¹⁵ بنيتا فيريرو - فالندر، مذكرات إعلامية أورو-متوسطية حول الشراكة الأورو-متوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميذا، المفوضية الأوروبية، 2005، ص 17، على موقع الانترنت:

<http://www.delegy.ec.europa.eu/AR>

¹⁶ monir ben sassi, rapport de diagnostic des programmes de mise à niveau des PME de la république d'Algérie, UNIMED Business Network-Phase II, juillet 2004, p16. in : www.cgem.maIMGdocMise_a_niveau_-_algerie

¹⁷ بنيتا فيريرو - فالندر، مرجع سابق، ص 26.

¹⁸ المادة 11 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص ص

.11-10